المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الاثنين 21/حزيران/2021 العدد10000

عناوين الصحف العبرية

هآرتس:

- بينيت عن انتخاب رئيسي: اشارة للعالم كي يستيقظ
- تخوف في وزارة الصحة من انتشار المحور الهندي.
- منع لم شمل العائلات الفلسطينيات: قتال ديمغرافي من على جانبي الخط الاخضر.
- بغياب الاغلبية: تأجل التصويت على قانون منع لم شمل العائلات.
- مسؤول ارشيف الدولة السابق: تدمير الوثائق في ديوان رئيس الوزراء – خطوة غير ديمقراطية.
- مقتل يغئال يهوشع في اللد: اعتقال ستة مواطنين عرب وفلسطينيين.
- نقاط الشرطة في باب العامود تحولت الى مواقع للضرب.

يديعوت احرونوت:

- الاف المسافرين وصلوا من دول خطيرة.
- التحذير الخطير رئيس الاستخبارات الاسبق: الاتفاق الجديد المتبلور مع ايران سيء جدا.
- ايران: المفاعل في بوشهر توقف بسبب خلل.
- بينيت في رسالة لحماس: صبرنا نفد؟

–يوم واحد، رضيعتان، مصيبتان مخيفتان – رؤيا نسيت في السيارة المتلظية ولم تنجو.
– المشبوهون بقتل يغئال: ابناء مدينته.

معاريف/الاسبوع:

– التهديد الهندي.
– مصيبة ميرون: الحكومة تعين لجنة تحقيق.
– تخوف من انفجار متجدد للكورونا في البلاد.
– اكثر من 2.880 شخص دخلوا البلاد دون فحص الكورونا.
– وزارة الصحة الفلسطينية: مستعدون لتلقي المطاعيم.
– بينيت لحماس: لن نحتمل تنقيطات وعنف.
– التورط في دير الاسد: اعتقال 11 مشبوها بالاعتداء على افراد الشرطة.

اسرائيل اليوم:

– ايران عطلت المفاعل في بوشهر.
– تشديد الانفاذ: العائدون من الخارج على بؤرة الاستهداف.
– معادلة جديدة في غزة: بينيت: "سنبدأ بالمبادرة، الصبر نفد".
– الاضطرابات في دير الاسد: اسلحة الشرطة اخذت للفحص.
– كتل المعارضة تدعو بينيت ولبيد الى عدم الخضوع للتهديدات والسماح بالمسيرات في الضفة.
– تأجيل التصويت على قانون لم شمل العائلات.

الخبر الرئيس –غزة / حماس – معاريف – من تل ليف رام وآخرين:

بينيت لحماس: لن نحتمل تنقيطات وعنف

اطلق رئيس الوزراء نفتالي بينيت امس رسالة لحماس تقضي بان السياسة الاسرائيلية تغيرت.

في احتفال الذكرى لاحياء سبع سنوات على حملة الجرف الصامد في جبل هرتسل في القدس قال رئيس الوزراء: "على اعدائنا ان يعرفوا القواعد. لان نحتمل العنف، لن نحتمل التنقيطات ولن نحتوي المارقين". واضاف بينيت بان "سكان غلاف غزة ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية. من يسكن في سديروت، في عسقلان وفي كفار عزة او في علوميم يستحق العيش بهدوء وأمان مثل كل مواطني دولة اسرائيل".

قبل خطاب رئيس الوزراء صرخ نحوه مئير ترجمان، الذي ثكل في الحمله ابنه افيتار، مقاتل المظليين: "لماذا دخلتم الى غزة؟ لماذا لم تقصفوا من الجو مثلما كان في حملة "حارس الاسوار"؟ انت كنت من اولئك الذين دفعوا نحو الدخول". اما وزير الدفاع الذي كان رئيس الاركان في اثناء الحملة بيني غانتس فقال: "انا لا انسى من تبقى في غزة – هدار غولدن واورون شاؤول رحمهما الله – ومعهما المواطنين ابرا منغيستو وهشام السيد. كزعماء يحل علينا ايضا واجب الا ننسى والا نتوقف عن العمل. ان نستنفد كل الوسائل الاستخبارية والعملياتية التي تحت تصرفنا. الا نتردد ونستخدم كل القدرات واذا كانت حاجة – ان نقاتل ايضا في سبيل عودتهم".

وبالنسبة لانتخاب الرئيس الجديد في ايران قال غانتس: "هذا دليل آخر على التطرف المرتقب والعدوان الايراني المتواصل. اسرائيل ستواصل تطوير القدرات اللازمة للدفاع عن نفسها في وجه كل تهديد وهذا ما سنفعله مع اصدقائنا الامريكيين وكل شركائنا في ارجاء العالم".

هآرتس – افتتاحية – 2021/6/21

والان لجنة الغواصات

بقلم: أسرة التحرير

أوفت حكومة التغيير امس بوعدها فصادقت على تشكيل لجنة تحقيق رسمية للقصور في ميرون. وشدد وزير الدفاع بيني غانتس الذي تقدم بالاقتراح على أن "تشكيل اللجنة هو دين اخلاقي للجمهور الاسرائيلي". وبالفعل، هذه خطوة هامة تجسد ان الحكومة تأخذ بجدية تعهداتها لاحداث التغيير: لن تكون هناك مناطق تسيب لا ينطبق فيها القانون الاسرائيلي والدولة لا تكون فيها ضامنة لحياة المواطنين الذين يعيشون في هذه المناطق.

غير أن الدين الاخلاقي للجمهور لن يسدد بكامله مع اقامة لجنة التحقيق للمصيبة في ميرون. وذلك لان التسيب احتفل ليس فقط في الحكمين الذاتيين الحريدي والعربي بل وايضا في ديوان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. مع أن المستشار القانوني للحكومة افيحاي مندلبليت لم يجد من الصواب فتح تحقيق جنائي ضد نتنياهو في "قضية الغواصات"، الا ان الجمهور يستحق أن يعرف ما هي الحقيقة في كل ما يتعلق بـ "القضية الامنية الاخطر في تاريخ دولة اسرائيل". وعليه خير فعل غانتس إذ قرر ان يرفع لسكرتيريا الحكومة مشروع قرار لتشكيل لجنة تحقيق رسمية لشراء الغواصات والسفن.

يستحق الجمهور ان يعرف لماذا دفع نتنياهو نحو توسيع الصفقة مع "تيسنكروف"، رغم ان جهاز الامن قضى بان الجيش الاسرائيلي لا يحتاج لاكثر من خمس غواصات؟ لماذا عرف مقربو نتنياهو عن نيته توسيع صفقة الغواصات بينما اخفي الامر عن جهاز الامن. لماذا ازيل الاعتراض الاسرائيل عن بيع غواصات متطورة من تيسنكروف للمصريين في ظل اخفاء القرار عن جهاز الامن؟ لماذا تقرر شراء أربع سفن – وبالذات من تيسنكرون – للدفاع عن طوافات الغاز؟ لماذا طرحت المبادرة لخصخصة صيانة الغواصات لتيسنكروف دون تلقي موقف الجيش الاسرائيلي في الموضوع؟

ليست هذه هي المرة الاولى التي يشكل فيها غانتس ل جنة في موضوع الغواصات. ففي تشرين الثاني الماضي شكل لجنة فحص حكومية برئاسة القاضي المتقاعد امنون ستراشنوف. غير أن مندلبليت أمر بارجاء بدء عمل اللجنة، إذ وجد تداخلا بين عملها وبين التحقيق الجنائي، ولم يمر شهر فاستقال شتراسنوف بعد أن وجد عمل اللجنة فارغا من المضمون مع تقليص صلاحياتها.

غير أنه لا يمكن الا يعزى اذابة اللجنة لحقيقة أن نتنياهو وكل مبنى قوته تحكموا باسرائيل. "اتوقع ان هذه المرة ان يؤيد عموم وزراء الحكومة تشكيل اللجنة"، قال غانتس. يتبقى فقط ان ننضم الى توقعه. على الحكومة الجديدة ان توضح بان مكافحة الفساد السلطوي هو في رأس اهتمامها. ولا سبيلا مناسبا أكثر لنقل هذه الرسالة من تشكيل لجنة تحقيق رسمية تحقق في هذه القضية التي تقض المضاجع وتكشف نتائج التحقيق للجمهور.

يديعوت– مقال افتتاحي – 2021/6/21

صفقة رزمة

بقلم: ناحوم برنياع

(المضمون: صفقة رزمة تتضمن تمديد المنع من جهة، اخلاء البؤرة غير المسموح بها من جهة اخرى، التأجيل لسنين الخطوة في الشيخ جراح والتسوية في غزة يمكن ان تعطي لكل طرف شيء ما دون أن تدين اي طرف، وعلى الطريق ان تبرر ادعاء الحكومة بالتغيير – المصدر).

رئيس الوزراء البديل لن يعترف بذلك، ولكن الاسبوع الثاني من ولايتهم، الذي بدأ اليوم، يترافق وشعور غريب بعض الشيء: هم وحدهم. لا يوجد بيبي. الوثائق المدمرة، التداخل الذي لم يكن، الخطابات الغاضبة للنواب الحريديم، عروض البيبيين، التمسك المثير للشفقة بالبيت في بلفور – كل هذا بات خلفنا، الى هذا الحد او ذاك. أن تكون حرا هو أن تكون حيدا تماما. هكذا غنت فرقة بنزين. ابتداء من اليوم بات مصير الحكومة في يديها. المعارضات لا تسقط الائتلافات: هذه هي القاعدة. الائتلافات مثلها كمثل الابراج في غزة: فهي تسقط في داخل نفسها.

الخلافات في داخ الحكومة، والتي اخفيت في سياقات عمومية، غير ملزمة على نحو ظاهر، في الخطوط الاساس للحكومة، تبرز الان بكل حدتها. هكذا ينبغي ان يكون. من تنطح لتشكيل حكومة لا تعنى الا بما هو متفق عليه ومريح اوهم نفسه واهم آخرين. فالحكومات تجتذب الى جدول اعمالها. وقدرتها على التحكم به قليلة. بانتظار هذه الحكومة حقل الغام كبير على نحو خاص، كل يوم ولغمه. المثير للشفقة وحده سيصدق انها يمكنها ان تجتازه بخطوات رقص.

الحكومات ملزمة بان تقر – والا فلا مبرر لوجودها. احدى النواقص الكبرى للحكومة المنصرفة كان تعطلها المتبادل. نتنياهو أحبط اقتراحات غانتس وغانتس احبط اقترحات نتنياهو. وكانت النتيجة سنتين من المراوحة في المكان، بلا ميزانية مقرة، بلا تعيينات مناسبة، بلا اصلاحات، بلا رؤيا. وكان الضرر للدولة هائلا، والناخبون ردوا بناء على ذلك.

لقد بنى المحامون الذين عملوا على الاتفاقات الائتلافية منصبا للقرارات، يقوم على اساس الكيمياء بين رئيس الوزراء القائم ورئيس الوزراء البديل. هذا لطيف على الورق ولكنه لا يحتبس الماء: ففي ائتلاف من ثماني كتل و 61 نائبا كل رئيس كتلة هو أمير وكل نائب هو ملك. في ائتلافات اكبر وافقت الاغلبية على أن تدع امكانية للاقلية بحرية التصويت. اما في ائتلاف يقوم على فارق صوت واحد فان حرية التصويت هي دعوة للفشل.

الحل قد يكون يوجد ربما في اتجاه تفكير آخر. يأمل وزير المالية افيغدور ليبرمان في أن يصد الضغوط المتزايدة في مجال الاجر من خلال صفقة رزمة تربط معا الحكومة، الهستدروت وارباب العمل. نموذجه هو صفقة الرزمة التي بادر اليها وزير المالية اسحق موداعي في منتصف الثمانينيات، في حكومة الوحدة الوطنية.

لعله يوجد مكان لصفقة رزمة سياسية، في داخل الائتلاف. ان يعرض بينيت ولبيد على الكتل المختلفة قائمة من المواضيع موضع الخلاف. كل طرف يقرر اي موضوع حيوي في نظره واي موضوع حيوي أقل. يحقق ما يريد في موضوع واحد ويتنازل في موضوع آخر. لديه ما يسوقه لجمهوره وطريق جيد لان يشرح لماذا تعهد ايضا لان يؤيد ما يتعارض وارائه. الكل يتفق على أنه لا توجد هدايا مجانية: بدون استعداد من جهة كل الاحزاب لان تدفع ثمنا سياسيا فان الحكومة لن تبقى على قيد الحياة.

على جدول الاعمال توجد في هذه اللحظة بضعة قرارات فورية توجد فيها مادة متفجرة ايديولوجية: تمديد منع لم شمل العائلات يثير الاعتراض في راعم وفي ميرتس؛ اخلاء بؤرة افيتار يهدد التوافق الداخلي في أمل جديد ويمينا؛ في غضون اسابيع قليلة ستحسم المحكمة قضية البيوت في الشيخ جراح. موضوع تفغر فيه فاها هوة بين اليمين واليسار. وقبل ذلك سينفد المال القطري في غزة: سيتعين على الكابينت ان يقرر اذا كان سيسير نحو تسوية ام استئناف النار.

افترض يمينا ان الليكود سيؤيد تمديد منع لم شمل العائلات. هذا خطأ. مشاكل الائتلاف يجب أن يحلها بقواه الذاتية. صفقة رزمة تتضمن تمديد المنع من جهة، اخلاء البؤرة غير المسموح بها من جهة اخرى، التأجيل لسنين الخطوة في الشيخ جراح والتسوية في غزة يمكن ان تعطي لكل طرف شيء ما دون أن تدين اي طرف، وعلى الطريق ان تبرر ادعاء الحكومة بالتغيير.

لكل عنصر في الرزمة يوجد تبرير عملي. الغاء المنع في قانون المواطنة سيغرق الوسط في العرائس من غزة. هذا سيء للديمغرافيا وسيء للامن؛ الاستسلام للمستوطنين في افيتار سيستدعي بؤرا اخرى واستسلامات اخرى؛ طرد اللاجئين من الشيخ جراح هو خطوة لا يوجد اي سبيل اخلاقي لتبريرها. وهو يخدم حماس، يستدعي اضطرابات وارهاب ويوقع العار على اسرائيل في العالم؛ اعمار غزة، اذا كان ممكنا من فوق رأس حماس، هو مصلحة اسرائيلية حيوية.

البديل هو تحويل الحكومة الى ميدان قتال ايديولوجي. هذا يضمن للحكومة حياة مليئة بالاهتمام، ولكنها قصيرة حتى الموت. فهل هذا ما يريده بينيت؟ ساعر؟ هوروفيتس؟ ميخائيلي؟ عباس؟ اعتقد ان لا.

قسم التقارير والمقالات

معاريف – مقال – 2021/6/21

بالتوفيق مع نجمة

بقلم: العميد احتياط عوديد تيرا

(المضمون: الى جانب تمنياتنا بالتوفيق للحكومة كوطني محب لاسرائيل يقدس حصانتها اخشى من الجمود في المواضيع السياسية والامنية لان الرؤيا والايديولوجيا دحرتا الى وراء الهوامش – المصدر).

بداية وفوق كل شيء، بودي أن اتمنى التوفيق لحكومة اسرائيل الوافدة. كمواطن الدولة عزيزة علي، ونجاح الحكومة هو نجاحنا كلنا. كما أن الاشخاص الجدد الذين يقفون على رأس الدولة هم اناس طيبون وجديرون في نظري.

اضافة الى ذلك، لا يمكنني الا اتناول التقزيم الايديولوجي عند قيام الحكومة. فالحكومة ملزمة بان تكون لنا رؤيا ايديولوجية تنشأ عنها استراتيجيتها. وحسب الرؤيا والبرنامج السياسي، تتطلع الحكومة لان تحقق انجازات وتحتل اهداف. وبدون ايديولوجيا، يصبح المبنى السياسي، التنفيذي شاحبا وذائبا. مطلوب للحكومة رؤيا سياسية، اهداف قياسية وقنوات تنفيذ. في القول ان الحكومة اقيمت لتعالج الصدع في الشعب لا يوجد منطق لان الحكومة المصدعة من ناحية ايديولوجية من شأنها ان تعمق الصدع في الشعب. فما بالك أن اكثر من نصف الشعب لا يتفق على ألا تعالج الحكومة توطين بلاد اسرائيل مثلا. فلا يوجد شيء كهذا ان يجري الشعب توقفا في تحقيق الايديولوجيا. في القطاع التجاري مثلا، التوقف هو التراجع الى الوراء. هكذا ايضا في المستوى السياسي. والامر صحيح سواء لليمين ام لليسار.

تتشكل الحكومة الجديدة من اشخاص ذوي ايديولوجيات قطبية وهامة دحرت جانبا. بمعنى ان الايديولوجيا ليست هي التي تحركهم بل العواطف، وهذا سيء.

اضافة الى ذلك فتوقعي هو ان تنجح الحكومة في الصمود بل وربما تكمل ايامها. السبب الاول هو ان نسغها عاطفي وهذا هو النسغ الاقوى. يشارك فيها سياسيون، اعلام وهناك من يقول ايضا

سلطات اخرى. يمكن الافتراض بان النقد في اجزاء من الاعلام سيكون متسامحا تجاه قصورات الحكومة الجديدة، بل وربما بالعموم سيكون الاعلام اقل نقدا تجاه الحكومة الجديدة. وهذا سيقود رأيا عاما عاطفا. لهذا السبب سيشحب عنصر هام في الديمقراطية – نقد غير متحيز – لدرجة الخطر على الديمقراطية. واجب الاثبات على الاعلام الا يكون هكذا هو الامر.

ثانيا، ثمة غير قليل من الجهات في الائتلاف يمكنها ان تخسر اذا ما جرت انتخابات، بما فيها اليسار الذي يعرف انه في الانتخابات الجديدة فان اليمين كفيل بان يعود الى الحكم مع قرابة 70 مقعدا.

وعليه، فنحن كفيلون بان نتلقى حكومة هادئة، مريحة، عديمة الانجازات وعديمة استغلال الفرص السياسية والامنية. يحتمل ان يكون رد الفعل على اقوالي هو ان حكومة نتنياهو هي الاخرى لم تتقدم بما فيه الكفاية لتحقيق الايديولوجيا اليمينية. ولكني لا اجري مقارنات. فان يكون الامر في الماضي ليس جيدا بما فيه الكفاية، لا يمنعنا من ان نفكر بتغيير ايجابي، في ظل تحقيق اهداف ايديولوجية يرغب فيها معظم الشعب. هكذا مثلا، اذا نشأت فرصة للاستيطان في قسم من بلاد اسرائيل، بموافقة صامتة من الولايات المتحدة، فكيف ستتصرف الحكومة؟ وفقا لمواقف يمينا ام مواقف ميرتس؟

وختاما، الى جانب تمنياتنا بالتوفيق للحكومة كوطني محب لاسرائيل يقدس حصانتها اخشى من الجمود في المواضيع السياسية والامنية لان الرؤيا والايديولوجيا دحرتا الى وراء الهوامش. وما هي غاية الحكومة اذا لم تدفع رؤيا وايديولوجيا الى التحقق؟ رؤساء احزاب الائتلاف، انتم تقفون امام تحدٍ عظيم.

هآرتس – مقال – 2021/6/21

منع لم شمل العائلات الفلسطينية:
معركة ديمغرافية من على جانبي الخط الاخضر

بقلم: عميره هاس

(المضمون: اسرائيل تحظر منذ سنوات لم شمل العائلات الفلسطينية حتى في اوساط سكان الضفة وقطاع غزة. ولكن هناك السياسة يتم تنفيذها بدون شفافية أو تشريع أو صدى اعلامي – المصدر).

رئيسة حزب ميرتس السابقة، زهافا غلئون، كانت من بين الملتمسين للمحكمة العليا ضد قانون الطواريء الكاسح الذي لم يسمح للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ومواطني اربع دول معادية، المتزوجون من مواطنين اسرائيليين، بالاستقرار في اسرائيل وفي شرقي القدس. هذه

الحقيقة تكفي لتعلمنا عن الشرك السياسي – المبدئي – الذي يوجد فيه الآن اصدقاءها ومواصلو دربها في ميرتس، الذين من اجل سلامة الحكومة سيكون عليهم التصويت مع تمديد "قانون الطواريء"، الذي يميز ضد فلسطينيين من مواطني وسكان اسرائيل مقارنة مع المواطنين اليهود. الالتماسات الثلاثة حول هذا الامر التي كتبتها المحامية دفنه هولتس ليخنر، قدمتها زهافا غلئون. الاول في العام 2003 والآخران المرتكزان عليه في 2007. وفي العام 2012 ناقشت المحكمة العليا مرة اخرى بتشكيلة موسعة جميع الالتماسات حول هذا الشأن، بما في ذلك التماس غلئون، ورفضت بأغلبية صوت واحد. منذ ذلك الحين، القانون المؤقت يتم تمديده في الكنيست كل سنة تقريبا بشكل اوتوماتيكي.

في العام 2003 كتب في التماس باسم غلئون أنه "يثور شك كبير بأن الهدف الذي يقف في اساس القانون غير أمني في اساسه، بل هدفه التأثير على الديمغرافيا في اسرائيل والتمييز ضد المواطنين العرب في دولة اسرائيل لكونهم عرب وعقابهم بشكل جماعي، من خلال سحق حقوقهم الاساسية وطردهم من بلادهم وهدم عائلاتهم". تقريبا خلال العشرين سنة منذ اجازة القانون المؤقت ليس هناك أي شك بأنه وسيلة من وسائل الحرب الديمغرافية التي تشنها اسرائيل في محاولة لكبح الزيادة السكانية في اوساط الفلسطينيين مواطني اسرائيل وسكان شرقي القدس. ولكن الحرب الديمغرافية التي وسائلها بيروقراطية لا تعترف بالخط الاخضر، وهي تجري ايضا ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في جيوب الضفة الغربية وقطاع غزة.

اسرائيل تسيطر حتى الآن على سجل السكان الفلسطينيين، وهي التي تقرر من ستكون لديه بطاقة هوية فلسطينية. وهي ايضا التي تقرر من يدخل الى الضفة والى القطاع ولأي فترة زمنية. هكذا هي تتدخل في الحياة العائلية لعشرات آلاف الاشخاص عندما ترفض اعطاء اقامة دائمة لمواطني دولة اجانب، الذين هم ازواج، لكن ايضا هم آباء وأبناء لسكان المناطق، الامر الذي يسمى لم شمل العائلات.

هناك ثلاث مجموعات اساسية من العائلات الفلسطينية التي تنتظر منذ سنوات كثيرة مصادقة اسرائيل على طلب حصولها على اقامة في المناطق التي احتلت في العام 1967. المجموعة الاولى هي لمن ولدوا في الضفة الغربية وفي القطاع، ولكن اسرائيل قامت بسحب مواطنتهم قبل شهر أيار 1994 (عند بداية تطبيق اتفاقات اوسلو)، لأنهم كانوا في الخارج في 1967 أو سافروا الى الخارج بعد ذلك لفترة طويلة. الكثيرون منهم يوجد لهم آباء كبار في السن يعيشون في المناطق وأبناء عائلة وأملاك. وهناك من جاءوا عن طريق تأشيرات دخول سياحية وبقوا بدون تمديدها، وهناك من تم رفض طلباتهم للحصول على تأشيرات للزيارة.

المجموعة الثانية هي المواطنون في الخارج والمتزوجون من سكان فلسطينيين يعيشون في المناطق بدون تأشيرات سياحية اسرائيلية. احيانا يتم تمديدها واحيانا لا. واحيانا السياسة تجاه التمديد وفترة التمديد تتغير بدون تفسير. واحيانا يجب على الزوجين المغادرة لفترة غير معروفة أو البقاء رغم انتهاء مدة التأشيرة وبعد ذلك يصبحون ماكثين غير قانونيين. واحيانا يطلب من الزوجين وضع ضمانة عالية في المعبر الحدودي تبلغ عشرات آلاف الشواقل من اجل ضمان خروجهم عند انتهاء فترة التأشيرة.

المجموعة الثالثة، وهي الاكبر، هي الزوجات من دول عربية. بشكل عام فلسطينيات وبالاساس من الاردن، المتزوجات من سكان في الضفة. هناك زوجات اصلهن هو من نفس العائلة الممتدة وأخريات تمت معرفتهن في الجامعات في الاردن. في الحقيقة توجد علاقات دبلوماسية مع الاردن، لكن مواطنيه مسموح لهم الدخول الى الضفة فقط عن طريق تصريح زيارة له مدة سريان محدودة، ولا يمكن تمديده أو تجديده. هؤلاء الزوجات اضطررن الى خرق شروط تصاريح الزيارة والعيش في بيوتهن لسنوات كثيرة كـ "ماكثات غير قانونيات". هن يعشن في خوف دائم من طردهن الى الدولة التي جئن منها. لذلك، فان حركتهن في الضفة محدودة وهن منفصلات تماما عن عائلاتهن التي توجد في الخارج.

في مفاوضات اوسلو تم الاعتراف بأنه يجب تطوير آلية لاعادة المواطنة في القطاع والضفة لمن سحبت منه منذ 1967 فصاعدا، وتم الاعتراف ايضا بالعلاقة الزوجية كأساس للموافقة على طلبات لم شمل العائلات. الفلسطينيون صدقوا أن الامر يتعلق بموضوع تقني فقط، وأنه لا يوجد أي نقاش بين الطرفين حول الجوهر وهو حق سكان المناطق الاصليين بالعودة وحق العائلات في لم الشمل وحق الازواج في العيش مع عائلاتهم. هكذا، بضع مئات الآلاف (هناك عدم وضوح حول البيانات) حصلوا على مكانة مقيم، سواء في اطار لم شمل العائلات واعادة المواطنة أو في اطار الحصة التي اعطيت لاعضاء م.ت.ف، الذين شكلوا العمود الفقري السياسي لاتفاق اوسلو.

النصف الثاني من التسعينيات تبدد على نقاشات لانهائية حول آليات التطبيق وتفسيرات لبنود الاتفاقات. بعد ذلك، في نهاية العام 2000 جمدت اسرائيل عملية لم شمل العائلات. المبرر لتجميد العملية كان الانتفاضة الثانية وسوء العلاقات بين السلطة الفلسطينية واسرائيل.

فقط في 2007 – 2008، في اعقاب نضال جماهيري للعائلات والالتماسات التي قدمتها جمعية "موكيد"، صادقت اسرائيل لمرة واحدة على لم شمل 32 ألف عائلة كـ "بادرة حسن نية سياسية لمحمود عباس". ومنذ ذلك الحين، باستثناء حالات استثنائية جدا، لم شمل العائلات في الضفة وغزة مجمد. ومثل قانون الطواريء من العام 2003 لمنع توطين الازواج الفلسطينيين

الذي كان من المفروض أن يكون مؤقت، ايضا تجميد لم شمل العائلات في المناطق وفي القطاع تحول الى سياسة دائمة، لكن مع فرق واحد وهو أنه طالما أن الامر يتعلق بالمناطق فان السياسة تنفذ بدون شفافية وغطاء قانوني ونقاش في الكنيست ووسائل الاعلام.

هآرتس – مقال – 2021/6/21

نقاط الشرطة في باب العامود تحولت الى مواقع للضرب

بقلم: نير حسون

(المضمون: توثيق رجال شرطة في حالات كثيرة وهم يقومون بجر متظاهرين الى مواقع الشرطة في باب العامود، والقاءهم على الارض واجلاسهم تحت مستوى النوافذ وضربهم – المصدر).

صالح النتشة، احد سكان شرقي القدس (20 سنة)، كان يوجد في يوم السبت بعد الظهر على الدرج في باب العامود. حسب اجراء الشرطة الثابت، في كل مرة يكون فيها شك لتجمع فلسطينيين في المكان تبدأ الشرطة باجراء اخلاء للدرج والساحة من كل من يتواجد هناك. في الاسابيع الاخيرة بدأ رجال الشرطة في استخدام سلاح قديم – جديد وهو الهراوات. رجال الشرطة دفعوا من تواجدوا في المكان الى الخلف وهم يضربون بالهراوات ارجل كل من لم يتحرك بسرعة كافية كما يريدون: "تحرك الى الوراء"، صرخ شرطي وضرب بالهراوة على رجلي النتشة مرة تلو الاخرى.

النتشة، وهو شخص مقعد ويجد صعوبة في المشي ومريض بمرض الصرع. قام بشتم الشرطي الذي ضربه. وردا على ذلك انقض عليه رجال شرطة وسحبوه الى داخل المحطة الشرطة الموجودة أعلى الدرج وهم يضربونه. في داخل المحطة واصلوا ضربه. ومن الافلام التي صورت في المكان ظهر أن النتشة جادل وحاول معارضة رجال الشرطة الذين حاولوا تكبيله بالاصفاد البلاستيكية. رجال الشرطة حاولوا السيطرة عليه. وحسب قوله، استخدموا مسدس "صاعق" وقاموا بصعقه بالكهرباء في صدره. ثم بدأ أحدهم برش وجهه بالفلفل.

النتشة دخل الى ما يبدو كوضع ذعر وحاول الهرب. وردا على ذلك رجال الشرطة امسكوا به ورشوا الفلفل على وجهه مرة اخرى، واحدهم استخدم ماسورة سلاحه من اجل ضربه. "احدهم قام بصعقي بالكهرباء، وبعد ذلك بدأت بالصراخ. وعندها شرطي آخر رش الغاز على وجهي، الامر الذي تسبب لي بالحرقة في كل وجهي، وشرطي آخر ضربني على عيني وهو يرتدي قفاز ومرة اخرى بالغاز. حاولت الهرب، عندها قفزوا علي وضربوني بالسلاح على رأسي"، قال النتشة للصحيفة. بعد ذلك تم أخذه الى مركز شرطة شليم. "قلت لهم بأنني أحتاج الى مستشفى. قالوا لي: أنت لن تخرج من هنا. أنت ستذهب الى السجن ولن ترى الشمس"، قال النتشة. ورغم ذلك

تم اطلاق سراحه بعد بضع ساعات، بعد أن فهم من حققوا معه بأنه لا توجد لديهم أي دلائل ضده. وفي صباح أمس تم نقله الى المستشفى لاجراء فحوصات وهناك تبين بأنه يعاني من كسر في يده وكدمات في كل جسمه.

النتشة هو الضحية الاخيرة في سلسلة طويلة جدا من الفلسطينيين الذين تم سحبهم وضربهم في نقطة الشرطة التي توجد في باب العامود. في اوساط سكان شرقي القدس وصل اسم هذه المواقع بعيدا وتحولت الى مرادف لعنف الشرطة. مؤخرا توجهت جمعية لحقوق المواطن الى الشرطة وطلبت وضع كاميرات في هذه المواقع.

مواقع الشرطة في باب العامود اقيمت قبل بضع سنوات، عند ارتفاع نسبة التوتر في المناطق. الشرطة اقامت ثلاثة مواقع ثابتة يتواجد فيها رجال شرطة وجنود حرس الحدود على مدى 24 ساعة. احد هذه المواقع يوجد بمحاذاة الباب وآخران فوق الدرج، على جانبي ساحة باب العامود. الموقعان في الاعلى تحولا مؤخرا الى ذعر للفلسطينيين في المدينة. المواقع مبنية بحيث أنه يوجد في قسمها الاعلى نوافذ، التي تكون في الغالب مفتوحة، والقسم السفلي مغلق. من مجموعة كبيرة من الافلام التي صورت في المكان يتبين أن رجال الشرطة تعودوا على ادخال المعتقلين الى هذه المواقع وتكبيلهم أو رميهم على الارض تحت مستوى النوافذ. هكذا، من ينظر من الخارج لا يستطيع مشاهدتهم. في هذه المرحلة يتم الاعتداء عليهم من قبل رجال الشرطة. الموقع توجد تحت مسؤولية مركز شرطة شليم الذي يوجد في منطقة كيدم في شرطة القدس. ضد قائد المحطة، رونين حزوت، تجمعت شكاوى كثيرة بسبب استخدام زائد للقوة في وظيفته الحالية وفي وظيفته السابقة كقائد الوحدة الخاصة في الشرطة.

في رسالة للمحامية تال حسين ارسلت قبل اسبوعين للمفتش العام للشرطة، كوبي شبتاي، اوردت بالتفصيل ثماني حالات وثقت في الشهر والنصف قبل ارسال الرسالة. حالة النتشة هي الحالة التاسعة التي وثقت. وحسب قولها "في جميع الحالات التي وصفت اعلاه هناك عنف من قبل رجال الشرطة تم استخدامه بعد الاعتقال أو الاحتجاز، حيث أن الشخص الذي استخدم عليه العنف لم يقاوم ولم يكن يشكل أي خطر على حياة رجال الشرطة والجمهور، ودائما تم بوجود رجال شرطة آخرين، لم يخطر ببالهم وقف الضرب، حتى أن بعضهم انضموا للاحتفال. نمط هذا السلوك غير اللائق مرفوض كليا. وقد طلبت المحامية من المفتش العام للشرطة اعطاء اوامره لتركيب كاميرات في المواقع. وهكذا فان رجال الشرطة سيخشون من استخدامها كمكان اختباء يمكن فيه ضرب المعتقلين دون خوف من التوثيق.

في بداية شهر رمضان، حيث ازدادت المواجهات في المكان على خلفية وضع الحواجز في الدرج، تم توثيق رجال شرطة وهم يمسكون شاب فلسطيني ويضربونه على مدخل الموقع رغم أنه لم يشكل أي خطر ولم يقاوم.

بعد مرور اسبوع على ذلك وثق شرطي وهو يضرب بقبضته نسيم سكافي الذي اعتقل للاشتباه بأنه ألقى زجاجة على رجال الشرطة. في هذه الحالة ايضا تم انزال سكافي الى ما تحت ارتفاع النوافذ. في الفيلم ظهر كيف أن الشرطي يقوم برفض قبضته مرة تلو الاخرى ويضرب سكافي. الشرطة طلبت تمديد اعتقال سكافي، لكن قاضية محكمة الصلح، شارون بابلي، رفضت هذا الطلب وكتبت: "رغم أنه يوجد شك ما في أن المدعى عليه قام بالقاء زجاجة مياه على رجال الشرطة، إلا أن الشك الاكثر معقولية هو أن المدعى عليه تمت مهاجمته بشكل عنيف جدا من قبل رجال الشرطة. وهذا الامر يظهر بشكل جيد في الفيلم".

القاضية أمرت قسم التحقيقات مع الشرطة بالتحقيق في الحادثة. في الشكوى التي قدمها لقسم التحقيقات مع الشرطة قال سكافي: "لقد وصلنا الى غرفة الشرطة. أدخلني الى الداخل، رماني على الارض، ضربني بدون أي سبب على رأسي وعلى أكتافي. وتلقيت ركلة على رأسي... شرطي آخر ركلني بقدمه. رجال شرطة آخرون كانوا في الغرفة شاهدوا بأنه تمت مهاجمتي ولم يساعدني أي أحد ولم يحاول منع مهاجمتي".

بعد مرور اسبوع على ذلك مرة اخرى اعتقل رجال الشرطة مشبوه في ساحة باب العامود وقاموا بجره الى داخل المحطة. على الدرج ظهر أحد رجال الشرطة وهو يخنقه ويضربه على رأسه هو وشرطي آخر. في داخل الموقع نفسه تم القاءه على الارض وعدد من رجال الشرطة شوهدوا وهم يضربونه ويركلونه. الموقع كان مليء في حينه برجال الشرطة، لكن لا أحد منهم تدخل لمنع العنف. في ذلك اليوم تم توثيق رجال شرطة وهم يخنقون شاب اعتقل وتم نقله الى الموقع.

في حادثة اخرى، تقريبا في تلك الفترة، شوهد شرطي وهو يتجادل مع شاب فلسطيني، وبعد ذلك قام بصفعه. وبمساعدة اصدقائه قاموا بجره الى الموقع. في 11 أيار الماضي تم تصوير فيلم ظهر فيه شاب فلسطيني اعتقل وهو يقوم بفتح النافذة في الموقع.

ردا على ذلك انقض عليه اربعة من رجال الشرطة وقاموا بضربه ضرب مبرح وركلوه. وبعد يومين احتجز رجال الشرطة شاب آخر وقاموا بتفتيشه في الموقع.

عند انتهاء التفتيش الذي جرى بدون عنف، وقبل لحظة من اطلاق سراحه قام احدهم بضربه على رأسه وعينه كوداع مهين.

التوثيق الاخير هو من الموقع السفلي المحاذي لباب العامود الموجود في سور البلدة القديمة. في هذا التوثيق ظهر رجال شرطة وهم يدخلون بالقوة شاب الى الموقع وألقوه على الارض. أحدهم قال: رأسك الى الاسفل.

العنف الجسدي لرجال الشرطة في محطات الشرطة في باب العامود هو العلامة الفارقة لسلوك رجال الشرطة في شرقي القدس في الاشهر الاخيرة. سلوك عدائي غير مفهوم، عقاب جماعي واستخدام زائد لوسائل تفريق المظاهرات، حتى بدون حاجة. العنف يكون في الغالب عندما تقرر الشرطة اخلاء فلسطينيين يوجد شك بأنهم يمكن أن يتظاهروا أو يستخدموا العنف.

من الجدير الاشارة الى أن معظم المواجهات بين رجال الشرطة والفلسطينيين في شرقي القدس بدأت كنتيجة لقرار ضابط شرطة بتفريق الفلسطينيين بالقوة دون أن يسبق ذلك عنف من ناحية الفلسطينيين. ذريعة التفريق هي في الغالب تجمع كبير جدا بالنسبة للشرطة وهتافات وطنية ورفع الاعلام الفلسطينية، وفي احيان نادرة القاء زجاجة مياه. التفريق تم بقوة كبيرة بواسطة قنابل الصوت واطلاق الرصاص المطاطي واستخدام الفرسان ورش المياه العادمة بدون تمييز.

في يوم السبت، على سبيل المثال، تم توثيق خرطوم رش المياه العادمة وهو يغرق ساحة باب العامود، ورش السور وبعد ذلك رش البيوت في سلوان دون وجود أي متظاهرين. المعنى بالنسبة لآلاف الاشخاص الذين يمرون من المكان كل يوم، هو معنى قاسي جدا، رائحة كريهة غير محتملة تجعل الشخص يتقيأ. عنف الشرطة هذا حظي حتى الآن بدعم كبير من جانب الوزير السابق للامن الداخلي، امير اوحانا. الوزير الحالي، عمر بار ليف، الذي علق كثيرون الآمال عليه لتهدئة هذا العنف في هذه الاثناء، لم يتطرق للموضوع.

وقد جاءنا من الشرطة ردا على ذلك: "الآلاف من رجال الشرطة وجنود حرس الحدود عملوا بصورة حازمة في الاسابيع الاخيرة من اجل الحفاظ على النظام العام على خلفية ازدياد اعمال العنف والاخلال بالنظام العام تجاه مواطنين وتجاه قوات الشرطة. في هذه الاحداث ردت الشرطة بشكل حازم ونفذت اعتقالات لمشبوهين مشاركين في اعمال الشغب العنيفة والاخلال بالنظام ومهاجمة رجال الشرطة. وضد الكثير من هؤلاء المشبوهين بهذه المخالفات تم تقديم لوائح اتهام. وكلما تم تقديم شكاوى على استخدام غير قانوني للقوة، يتم فحصها من قبل الجهات المختصة. وبخصوص الرسالة سيتم ارسال جواب للمشتكي حسب الدارج".

بخصوص حالة النتشة ورد من الشرطة: "عند تفريق المظاهرة في باب العامود التي شارك فيها حوالي 150 شخص، بقي عدد من المتظاهرين الذين رفضوا الاخلاء وبدأوا بأعمال الشغب في المكان. رجال شرطة حرس الحدود تقدموا من أحدهم وطلبوا منه اخلاء المكان. المشتبه فيه رفض وتم اعتقاله. اثناء اعتقاله بدأ المشتبه فيه باثارة الفوضى والتطاول وحاول الهرب. رجال

الشرطة سيطروا عليه وقاموا بنقله للتحقيق في الشرطة. في حالة وجود شكوى بخصوص أداء رجال الشرطة من الجدير ومن السليم أن يتم فحصها من قبل الجهات المختصة بذلك.

اسرائيل اليوم – مقال – 2021/6/21

ايران تنزع اللثام

بقلم: ايال زيسر

(المضمون: نهاية نظام آيات الله لا بد سيأتي. هذا امر التاريخ. ولكن حتى ذلك الحين يجب الوقوف بالمرصاد ومواصلة الكفاح ضده. لشدة الاسف، الاتفاق المرتقب بين الولايات المتحدة وايران لا يقرب هذا اليوم بل يبعده – المصدر).

الانتخابات الوهمية التي جرت في ايران يوم الجمعة الماضي رفعت كما كان متوقعا الى كرسي الرئاسة ابراهيم رئيسي، الاكثر تطرفا من بين المتنافسين. في ضوء مواقفه وفي الاساس سجله الاجرامي، كمن بعث بالاف المعارضين السياسيين الى حتفهم عندما كان مدعيا عاما في طهران في الثمانينيات، فان العالم كفيل بان يشتاق لواحد من اسلافه، ناكر الكارثة محمود احمدي نجاد. السبب الذي جعله ينتخب – وفي واقع الامر الذي سمح له على الاطلاق بان يتنافس، ليس مثل 600 مرشح آخر شطبوا من قائمة المرشحين – هو ولاؤه المطلق للزعيم الاعلى علي خامينئي. الزعيم العجوز ابن الـ 82 لا يريد مفاجآت، ولا سيما في ضوء امكانية انه في اثناء ولاية الرئيس المنتخب كفيل بان يصل الى نهاية طريقه. يذكر رئيسي كخليفة محتمل ومن هنا يتبين أنه في طهران لم ينتخبوا الاسبوع الماضي رئيسا فقط بل في واقع الامر خليفة للزعيم الاعلى لايران ايضا.

مهما يكن من أمر، في طهران اختاروا أن ينزعوا اللثام والا يختاروا رئيسا مبتسما وبشوشا يضلل الاسرة الدولية، مثلما فعلوا في الماضي.

من الان فصاعدا ستتحدث ايران بصوت واحد، فظ، متطرف وواضح.

لقد اختار معظم الايرانيين الا يشاركوا في المسرحية التي نظمها النظام، ومن هنا ينبغي أن نتعرف على الاحباط وعلى الضائقة وبالاساس على عدم الثقة العميقة بالمنظومة وبالقدرة على احداث تغيير فيها. مذهل ان نتذكر كيف حصل انه قبل اكثر بقليل من 30 سنة خرج جموع الشبان الى الشوارع للاحتجاج ضد نظام الشاه، على أمل احداث تغيير وضمان مستقبل افضل للدولة. ثورتهم "اختطفها" شيوخ الدين الذين يتحكمون منذئذ بالدولة بيد عليا.

وضع سكان ايران اسوأ بكثير مما كان في عهد الشاه. نظام آيات الله، نظام فاشل وفاسد، يستثمر مقدرات الدولة بالصواريخ وبالنووي، جلبت على الايرانيين حياة فقر وضائقة بل وجوع.

واضيفت الى مصاعب ايران الضربات التي وجهها لحكمها الرئيس ترامب. لم يكن في هذه ما يكفي لاسقاط النظام ولكن فيها بلا شك ما يقصر حياته، بالضبط مثلما كان كفاح الرئيس ريغن للاتحاد السوفياتي في القرن السابق ادى الى انهياره.

ولكن اختيار الايرانيين برئيسي رئيسا اقل اهمية من الاختيار المرتقب للادارة الامريكية للاتفاق النووي مع ايران. مفاجيء ان نتبين المرة تلو الاخرى كيف أنه عندما تجد قوة شريرة متطرفة وراديكالية نفسها ملقاة على الارض يكون هناك من يهرع لنجدتها ويمد لها اليد. هكذا تصرفت اسرائيل في العام 1992 عندما وقعت على اتفاق اوسلو الذي انقذ ياسر عرفات من ضائقة شديدة، وهكذا يفعل الامريكيون الان إذ يجلبون الخلاص للنظام في طهران.

ان الاتفاق النووي هو حبل النجاة للنظام في لحظته الصعبة. فرفع العقوبات واعادته الى حضن الاسرة الدولية ستعطيه حقنة تشجيع وتسمح له بالعودة الى ايقاظ اقتصاده المتعثر على قدميه.

يمكن الثقة بايات الله في أن الاتفاق المرتقب ليس فقط لن يقلل فقط من شدة التهديدات والتدخل في الارهاب والتآمر من جانبهم بل العكس سيشجعهم على الاندفاع نحو النووي واطلاق ايديهم الى كل اجزاء الشرق الاوسط.

نهاية نظام آيات الله لا بد سيأتي. هذا امر التاريخ. ولكن حتى ذلك الحين يجب الوقوف بالمرصاد ومواصلة الكفاح ضده. لشدة الاسف، الاتفاق المرتقب بين الولايات المتحدة وايران لا يقرب هذا اليوم بل يبعده.

هآرتس – مقال – 2021/6/21

في حزب العمل، الـ دي.ان.ايه هو الذي يقرر

بقلم: عودة بشارات

(المضمون: الحكومة الحالية قامت على اساس التقاء مصالح. ففي اللحظة التي غادر فيها نتنياهو الساحة السياسية فان كل طفل سيعود الى أمه. اعضاء اليمين سيعودون الى الأم "يمين" واعضاء اليسار سيبقون يتامى. الأم "يسار" ضلت طريقها – المصدر).

في جلسة قائمة العمل همس بهدوء وزير الامن الداخلي، عمر بار ليف، وكأنه اشار الى بديهية: "ديمقراطية!". حقا ديمقراطية؟ ما هذا السؤال. هل سنجري مسيرة الاعلام؟ بالتأكيد سيتم اجراء المسيرة. ليس فقط الديمقراطية تلزمنا بذلك، بل ايضا القدس ليست عاصمة مثل عواصم العالم الاخرى. فهي "عاصمتنا الأبدية"، واصل فخامة الوزير ببطء. من المعروف أن واشنطن هي "عاصمة مؤقتة" والقاهرة هي "عاصمة شتوية".

هدف هذه الكلمات الكبيرة، "ديمقراطية" و"أبدية"، هو شرعنة رقصة الاعلام التي يفصلها عن الرقص العادي جبال وتلال. رقصة الاعلام هي حركات لاشخاص تم أمرهم بأن يفرحوا، فرح مجند لخدمة ايديولوجيا ظلامية. الرقص الذي شوهد في القدس في الاسبوع الماضي هو نقيض الرقص العادي الذي ينطلق من الداخل مثل الدبكة أو رقصة زوربا اليونانية. الراقصون هناك كانوا بائسين، وحركات اجسامهم كانت بعيدة عن جوهر الرقص. والدليل على ذلك جاء عندما أخلى الرقص مكانه لـ "الموت للعرب"، عندها تحرر المشاركون وظهروا في افضل صورهم؛ الكراهية ظهرت في عيونهم واغرقت ميادين المدينة.

من المثير للاهتمام كيف أنه بالضبط قبل اسبوع من ذلك أيد بار ليف قرار الغاء مسيرة الاعلام، ما الذي تغير في الايام السبعة المصيرية هذه؟ ببساطة، الشخص انتقل من حضن المعارضة الى حضن الائتلاف. وفي الائتلاف دي.ان.ايه حزب العمل عاد ووجد تعبيره بكامل القوة. ليس فقط بار ليف، ايضا الوزيرة ميراف ميخائيلي، الزعيمة الواعدة للحزب، صعد لديها الـ دي.ان.ايه الى الرأس. فقد أثنت على بار ليف وشدت على يديه بسبب "الادارة المسؤولة" لمسيرة الكراهية – الاعلام. ولكنها لم تقل أي كلمة عن العروض الفاشية البغيضة التي اغرقت "عاصمتنا الأبدية". وغير المعقول هو أنه في نفس الوقت فان رئيس الحكومة البديل، يئير لبيد، الذي كان يمكن أن يكون وطني متطرف أكثر منها، هاجم بشدة الظواهر المثيرة للقشعريرة في المسيرة. "حقيقة أنه توجد جهات متطرفة، بالنسبة لها علم اسرائيل يمثل الكراهية والعنصرية، هي حقيقة بغيضة ولا يمكن غفرانها"، غرد. ميخائيلي فضلت الصمت. يا للعار.

ليس قادة حزب العمل هم الذين يقررون طريقه. الـ دي.ان.ايه هو الذي يقرر. وهذا دي.ان.ايه القوة لاستخدام الآليات الظلامية ضد العرب ومصادرة اراضيهم. وليس صدفة أنه تقريبا كل علامات الطريق الدموية في حياة العرب في البلاد كانت في زمن حكم حزب العمل بنسخه المختلفة: مذبحة كفر قاسم، قتل الشباب الستة في يوم الارض وقتل الـ 13 شاب في تشرين الاول 2000، من الافضل القول قتل متعمد، لأن لجنة أور قررت أنه في أي وضع لم يكن هناك أي خطر على حياة قوات الامن.

لذلك، أنا أطلب من جميع اعضاء حزب العمل اجتثاث من الجذور دي.ان.ايه حزبهم. الآن هذا امتحانكم الحقيقي. واذا كان حزب العمل يريد العيش فعليه أن يأتي بكامل القوة ويطلب دفن على الفور "قانون المواطنة" المخجل. واذا أيده فهو لن يكون مختلف عن "الصهيونية الدينية" لبتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غبير. "أنا أتحدث هنا مع الجارة كي تسمع الكنة"، أي ميرتس.

سياسة حزب العمل المبنية على ارضاء اليمين المتطرف فقط ستعطي اليمين المزيد من الشهية. المعركة السياسية تعمل على التوازنات. كل واحد يقوم باحضار الـ 100 في المئة الذين يؤمن

بهم. وفي نهاية المطاف يتراضون حول الـ 50 في المئة. ولكن في حكومة "التغيير" هذا المبدأ يتشوش. ففي الوقت الذي فيه اليمين المتطرف فيها جاء من النقطة اليمينية جدا وكأنه كانت هنا حكومة غوش ايمونيم، فان اليسار جاء بخجل من نقطة المنتصف وكأنه فقط على كتفيه ملقى القلق على وجود الحكومة. هذا السلوك هو الوصفة لسياسة متطرفة في المجال السياسي، هي أكثر تطرفا من سياسة حكومة نتنياهو.

الحكومة الحالية قامت على اساس التقاء مصالح. في اللحظة التي يغادر فيها نتنياهو الساحة السياسية فان كل طفل سيعود الى أمه. اعضاء اليمين سيعودون الى الأم "يمين" واعضاء اليسار سيبقون يتامى. الأم "يسار" ضلت طريقها.

هآرتس – مقال – 2021/6/21

هذا القانون يجب ازالته من العالم

بقلم: زهافا غلئون

(المضمون: لقد حان الوقت للتوقف عن تهديد المواطنين العرب بنكبة ثانية والانفصال عن عائلاتهم. فهم مواطنون بالحق وليس بالمنة – المصدر).

في الاسابيع القريبة القادمة يتوقع أن تصوت الكنيست على "تعليمات الطوارىء" لقانون لم شمل العائلات، الذي منذ العام 2003 تتم المصادقة عليها بشكل ثابت. القانون يضر بالحقوق الاساسية لمواطني اسرائيل العرب في حياة عائلية وفي المساواة. وهدفه، كما قالت المحامية دفنه هولتس ليخنر، التي مثلت ميرتس ومثلتني في التماسات للمحكمة العليا، هدفه هو منعهم من لم شملهم مع اقربائهم في المناطق. ولكن في هذه المرة هناك مشكلة سياسية. فالليكود واحزاب كتلته الخبيثة اعلنوا بأنهم لن يصوتوا مع القانون. وايضا قائمة راعم اعلنت بأنها ستعارض.

الآن يوجد شيء واحد واضح وهو أنه رغم ادعاء اليمين بأن الوسط قد تبنى بجبن على مدى السنين هذا القانون، إلا أن هذا القانون لا يمنع أي "خطر امني". أولا، الشباك اعلن في السابق بأنه منذ العام 2018 لم يكن أي شخص ممن كانوا يستحقون لم شمل العائلات مشارك في الارهاب. ثانيا، القاضي ادموند ليفي، الذي في المداولات في المحكمة العليا في 2016 أيد القانون على أنه قانون طوارىء فقط، عارض القانون في 2012 واستخف بالذريعة الامنية. لأن اسرائيل تسمح لعمال فلسطينيين بالدخول الى اراضيها. ثالثا، لو كان هناك أي خطر امني لما كان الليكود عارض القانون. لأنه لا يخطر بالبال أن الليكود يرغب في تعريض أمن الدولة للخطر فقط من اجل اسقاط حكومة ليست برئاسة بنيامين نتنياهو. أليس هذا صحيح؟.

هدف القانون كان دائما تشكيل وسيلة للسيطرة الديمغرافية. القانون يثبت أن كلمة "مواطنة" هي كلمة فارغة في اسرائيل، حيث أن شخص لم يكن ليتجرأ على أن يخطر بباله معارضة قانون لم شمل العائلات اليهودية في اسرائيل مع مستوطنين من الضفة الغربية. ورغم أنه ايضا في مجتمع المستوطنين هناك من كانوا مشاركين في الارهاب، حتى الآن لم يتم نسيان أنهم في 2005 حاولوا احراق خزان غاز في الشارع من اجل عرقلة فك الارتباط، وأن بتسلئيل سموتريتش اعتقل كمشتبه فيه في محاولة تنفيذ عملية كبيرة داخل اسرائيل. بين حين وآخر يهاجم المستوطنون جنود الجيش الاسرائيلي وسلوكهم ضد الفلسطينيين، لا يوجد أي يوم سبت بدون مذبحة، ولا حاجة الى التوسع في ذلك.

اذا أردنا أن تكون للمواطنة الاسرائيلية اهمية حقيقية، وأن لا تكون مجرد غطاء لنظام ابرتهايد (منظمة هيومن رايتس ووتش اشارت الى أن قانون لم شمل العائلات هو أحد الاسباب التي من اجلها يرى هنا نظام كهذا)، المواطنون العرب يجب أن يعرفوا بأنهم متساوين. من نواحي كثيرة استخدم قانون لم شمل العائلات كسابقة لقانون القومية، الذي بدوره نقل رسميا مكانة المواطنين العرب الى مواطنة من الدرجة ب.

وزيرة الداخلية، ايليت شكيد، قالت إن معارضة القانون في الائتلاف هي "خرق للوضع الراهن". لذلك، هي تناقض الخطوط الاساسية للحكومة. هذا غير صحيح. "الوضع الراهن" ليس مفهوم مرادف لمفهوم "ما كان هو ما سيكون". قانون يتم تجديده في كل سنة بذريعة "تعليمات الطوارىء" يعكس مصلحة محددة ومؤقتة وهي استثناء من "الوضع الراهن"، الذي هو أمر ثابت. على الوضع الراهن لا يصوتون في كل سنة من جديد، وتعليمات الطوارىء، السبب الذي من اجله صمد القانون في الامتحان في المحكمة العليا، تناقض المباديء الاساسية، وهي تعتبر كل شيء باستثناء كونها قانون ثابت.

جميعنا، يهود وعرب، سكان ومواطنو هذه البلاد المعذبة. لقد حان الوقت للتوقف عن تهديد المواطنين العرب بنكبة ثانية والانفصال عن عائلاتهم. هم مواطنون يستحقون ذلك، حق وليس بالمنة. كما كتب الترمان فيما يتعلق بالتحدث عن المنة والاحسان: "هذا لا يناسب حتى حفل خاص". هذا القانون البغيض الذي يلطخ كتاب قوانين اسرائيل يجب ازالته من العالم، وعندها سيكون بالامكان القول إن هذه الحكومة قد أحدثت تغيير معين.

معهد السياسة والاستراتيجية IPS– مقال – 2021/6/21

توصيات عاجلة للحكومة الجديدة في اسرائيل

بقلم: طاقم المعهد

(المضمون: حكومة جديدة في اسرائيل ملزمة بعناية مكثفة للتحديات العاجلة في المجال السياسي والامني – المصدر).

ترث الحكومة الجديدة دولة تعيش عصفا حادا في كل ما يتعلق بقدراتها للتصدي للازمة متعددة الابعاد التي تغرق فيها فغياب سياسة مرتبة وعدم القدرة على اتخاذ وتنفيذ القرارات الضرورية كشفت فجوات خطيرة امام التحديات الامنية الاستراتيجية التي تقف امامها اسرائيل.

هاكم خمسة التحديات والتهديدات البارزة التي تستوجب ردا فوريا، والتوصيات للتصدي لها.

العلاقات مع الولايات المتحدة

التحدي:

جسدت حملة "حارس الاسوار" الحاجة الحرجة لاسرائيل لاسناد امريكي، سياسي (حرية العمل) وعسكري (المخزونات) والتنسيق الاقصى مع الادارة في سياقات اوسع بكثير من غزة. لقد كشف التصعيد الوزن المتزايد للخط النقدي تجاه اسرائيل في صفوف الجيل الشاب في الحزب الديمقراطي وناخبيه، في اوساط يهود الولايات المتحدة وحتى في معقل التأييد الابرز لها – الكونغرس. يدور الحديث عن مس شديد ومتواصل في مكانة اسرائيل كاجماع يتجاوز الاحزاب، والذي هو احد ذخائرها الاهم في الولايات المتحدة – حليفتنا الاكبر.

لقد دخل رئيس الوزراء المنصرف في مواجهة مع الادارة حول نية واشنطن العودة الى الاتفاق النووي مع ايران. ويدور الحديث عن صراع عديم المنفعة كونه يصطدم مع جدول الاعمال الاستراتيجي العالمي للولايات المتحدة التي تسعى الى حماية أجنحتها والتفرغ للصراع على التفوق حيال الصين.

لقد أصبح التحدي الايراني والعودة الى الاتفاق النووي نقطة ارخميدس بين اسرائيل والولايات المتحدة، من شأنها ان تؤثر سلبا على جملة العلاقات بين الحليفتين، وتمس بالقدرة على ان نتلقى من الولايات المتحدة المساعدة، الاسناد والضمانات اللازمة لاسرائيل في وجه ايران وفي جملة من الساحات الاخرى.

تحد آخر من شأنه أن يسمم العلاقات هو المنافسة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والصين. فالادارة الامريكية ترى الانتصار على الصين مهمة تاريخية، شبه "دينية"، الملقاة على

عاتقها، ضمن امور اخرى في اطار الصراع على الحرية وتفوق طريقة الحكم الليبرالية الديمقراطية والنظام العالمي.

ان سياسة اسرائيل تجاه الصين من شأنها أن تتركها خارج الجبهة الدولية التي تقيمها الادارة. فواشنطن توضح لاسرائيل، بما في ذلك علنا، بانها قلقة من مستوى رقابتها على الاستثمارات الصينية، ولا سيما في القطاع التكنولوجي، مما يعرض المصالح الحيوية الامريكية للخطر.

الجواب:

على المستوى الاكثر الحاحا مطلوب "تفكيك اللغم" حيال الادارة في مسألة ايران. على حكومة اسرائيل ان تستعيد الثقة حيال ادارة بايدن. وذلك من خلال الانتقال من الدبلوماسية الصاخبة والمتصادمة الى حوار هاديء وحميم معها يقوم على اساس التوافق المشترك حول الحاجة لمنع السلاح النووي عن ايران وعلى قنوات التعاون الاستخباري الامني والعملياتي بين الدولتين.

على الحكومة أن تشطب عن جدول الاعمال الاشارات عن النية للعمل عسكريا ضد البرنامج النووي الايراني – خطوة ليس فيها اي منطق في التوقيت الحالي الذي يكون فيه العودة الى الاتفاق النووي على اي حال ستدحرج القدرات النووية الايرانية الى الوراء للسنوات القادمة. بدلا من ذلك مطلوب الدخول مع الادارة الى تنسيق استراتيجي مشترك والى حوار عن المقابل الذي ستحصل عليه اسرائيل والضمانات في حالة الا ينجح في تحقيق الهدف المعلن للوصول الى اتفاق اقوى واطول مع ايران.

في السياق الصيني لاسرائيل مصلحة عميقة في انتصار الولايات المتحدة بالمنافسة مع الصين، وهي ملزمة بان تنخرط في جبهة الدول الديمقراطية التي تبنيها الولايات المتحدة، بما في ذلك في سياقات التكنولوجيا (التي تجلب فيها اسرائيل ذخائر حقيقية الى الطاولة). اسرائيل مطالبة بحسم استراتيجي لان تؤيد بشكل مطلق المصالح الامريكية حيال الصين وان تتصرف حيال الادارة بتنسيق، تعاون وشفافية كاملة في كل ما يتعلق بعلاقاتها مع الصين.

وأخيرا مطلوب لاسرائيل أن تبلور خطة وطنية شاملة لترميم مكانتها ثنائية الحزب في الولايات المتحدة وعلاقاتها مع يهود الولايات المتحدة والحزب الديمقراطي.

ميزانية وخطة متعددة السنين

التحدي:

اثنان من السياقات الاستراتيجية الواضحة في اسرائيل، واللذان يرسمان لها اتجاها بعيد المدى، سلم اولويات وسياسة محدثة في مواجهة الواقع المتغير، تعطلا في السنوات الاخيرة هما: ميزانية الدولة والخطة متعددة السنين للجيش الاسرائيلي.

ان غياب ميزانية تستشرف المستقبل، ترك اسرائيل بدون جواب مرتب حيال الشرخ الاقتصادي – الاجتماعي غير المسبوق، مع عجز متضخم وبلا قدرة على سد الفجوات الخطيرة في استعدادات الجبهة الداخلية في حالات الطوارىء، في السياقات الصحية والامنية.

ان غياب الميزانية لم يسمح للجيش الاسرائيلي بتنفيذ خطته متعددة السنين (ترش)، بشكل يمس بقدرته على بناء أجوبة وقدرات عملياتية بالتحديات الامنية الناشئة – سياقات تستغرق سنوات.

الجواب:

على الحكومة أن تبلور بشكل فوري ميزانية تتصدى للتحديات وللواقع المتغير. الكابينت والجيش مطالبان باعادة احتساب المسار وتنفيذ تعديلات على الخطة متعددة السنين في الجيش الاسرائيلي "تنوفا"، وسد ثغرات خطيرة في جاهزية الجبهة الداخلية للحرب. وذلك في ظل تعريف نقطة عمل، اهداف وسلم اولويات تناسب الظروف الجديدة، ضمن امور اخرى في اعقاب الكورونا والمعركة الاخيرة في غزة؛ والحسم في شكل تموضع ميزانية المساعدة الامريكية المستقبلية لتسلح الجيش الاسرائيلي بمنظومات سلاح متطورة وبمضاعفات قوة.

علاقات اليهود – العرب في إسرائيل

التحدي:

العنف الذي تفجر في المجتمع العربي على خلفية التصعيد في غزة يمثل شرخا عميقا في علاقات العرب واليهود، وقنبلة موقوتة تهدد دولة اسرائيل كدولة قانون سليمة. يدور الحديث عن تعبير لفشل طويل السنين لاسرائيل في مجال الاندماج، قدرة الحكم وانفاذ القانون، حين تتفشى الجريمة والعنف. مشكلة قدرة حكم بارزة بشكل واضح ايضا في يهودا والسامرة وتجاه المتطرفين اليهود الذين اخذوا القانون في ايديهم.

الجواب:

الحكومة ملزمة بان تطبق انفاذا لا هوادة فيه لاعادة النظام (استخبارات، اعتقالات، محاكمات، عقاب رادع)، والذي هو حيوي لاعادة الحياة الى مسارها السليم ومعالجة رأب الصدع بين الجماعات الاهلية في المدن المختلطة. بالتوازي، مطلوب ان ينفذ بشكل فوري وبتوسع الخطط الوطنية والميزانيات لمعالجة المجتمع العربي. في بؤرة الجهد يجب أن يكون القضاء على الجريمة، تشجيع القيادات المحلية ودعمها وكذا تسريع سياقات الاندماج حيال المجتمع اليهودي ومؤسسات الدولة.

الساحة الفلسطينية

التحدي:

لقد فشلت الاستراتيجية الاسرائيلية. انهار المفهوم الذي يقول ان الاعتراف بحكم حماس في غزة وتحسين الظروف المدنية في القطاع من جهة واضعاف السلطة في الضفة من جهة اخرى – سيمنع مسيرة سياسية على اساس حل الدولتين في ظل الحفاظ على التوازن الامني. فجاء التصعيد في غزة ليجسد انه في لحظة الاختبار يتغلب جدول الاعمال الايديولوجي الديني لحماس على كل باقي اعتباراتها.

بالمقابل، كنتيجة لسياسة اسرائيل أخذت السلطة الفلسطينية بالضعف بشكل من شأنه أن يجتذب اسرائيل بالتدريج الى ادارة حياة السكان الفلسطينيين؛ وفرز قوات من الجيش الاسرائيلي للساحة على حساب قدرته على التركيز على التحديات الاستراتيجية في ايران وفي الساحة الشمالية.

الجواب:

على اسرائيل أن قلب سلم الاولويات تجاه الساحة الفلسطينية. عليها أن تعمل على احتواء حماس واضعافها، دون المساومة على تحسين الظروف الانسانية في القطاع التي هي مصلحة اسرائيلية. بالتوازي عليها أن تغير بشكل جذري نهجها تجاه السلطة الفلسطينية التي تمثل البديل السياسي لحل النزاع، والتي يجب تعزيزها بكل وسيلة كمنظومة سلطوية.

فضلا عن ذلك على اسرائيل ان تسعى الى بناء السلطة كبديل عن حكم حماس في غزة في المدى البعيد، والا فان البديل الوحيد في القطاع سيبقى دوما اسرائيليا.

الأردن

التحدي:

في ظل أزمة الكورونا والتصعيد الاخير في غزة، فان استقرار المملكة الهاشمية وتعاونها مع اسرائيل كان قيد الاختبار. خطوات اسرائيلية في السنوات الاخيرة، مثل خطة الضم، الجدال على حجوم المياه، المواجهات حول القدس والتخوف (المسنود) للاردن من تآكل مكانته في الاماكن المقدس في صالح السعودية – مست بنسيج ا لعلاقات مع المملكة وضعضعت اتفاق السلام معه.

ليس للاردن بديل كعنصر في امن اسرائيل. التعاون الامني مع المملكة يحمي الحدود ا لاطول لاسرائيل ويبقيها هادئة وآمنة ويوفر لها عمقا استراتيجيا بما في ذلك حيال ايران.

الجواب:

على الحكومة أن تعيد بناء العلاقات مع الاردن وان تعمل في الساحة الاقليمية والدولية لتجنيد المساعدة لتعزيز استقراره الداخلي. في القدس، من الحيوي تعزيز دور الاردن في حماية وتعميق الوضع الراهن في الاماكن المقدسة وكقاعدة الامتناع عن خطوات مهينة من شأنها ان تكون

هدامة لمكانة الملك الا ردني واستقرار المملكة، المهددين على اي حال والمس بالخلفية الاستراتيجية لاسرائيل.

*** انتهت النشرة ***